



جمهورية مصر العربية

جامعة المنصورة

كلية الحقوق

قسم الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية

بحث بعنوان

آليات مواجهة الفساد الإداري للنهوض بالاستثمار الأجنبي المباشر

(دراسة تحليلية ومقارنة)

متطلب لاستكمال الحصول على درجة الماجستير

إعداد الباحث

هشام محمد جبريل محمد

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور/ رضا عبد السلام إبراهيم

أستاذ الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية

وكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب بكلية الحقوق - جامعة المنصورة

ومحافظ الشرقية الأسبق

٢٠٢٢ / ٥١٤٤٣ م

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

{ ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ

لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ }

صَدَقَ اللّٰهُ الْعَظِیْمُ

سورة الروم - الآية رقم (٤١).

.....

المقدمة

أولاً: موضوع البحث:

لقد انتشر الفساد في المجتمع, وذلك بشكل "سرطاني", يتغلغل في كافة مجالات الحياة, فهناك الفساد السياسي, والفساد الاقتصادي, والفساد الإداري.

ويُعد الفساد الإداري, من الظواهر التي قد تصيب الاقتصاد, ويمثل الاقتصاد عصب المجتمع, ولذلك فإنه يكون هناك تداعيات خطيرة على الدول, سواء الدول المتقدمة أم النامية, وإن اختلف حجمه وآثاره, فهو موجود في كل مكان وزمان, لذا وضع صنّاع السياسة الاقتصادية مسألة الفساد في أولويات اهتماماتهم, للحد منه, لأجل تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية, فالفساد بكافة أشكاله, له آثار خطيرة على مجمل البناء العام للدولة والمجتمع, ويتعاظم الفساد في الدول التي تمر بظروف صعبة, أكثر من غيرها. كما يُعد الفساد عقبةً أساسية, أمام النمو والتنمية والاستثمار, حيث إنه يوفر الدوافع لإهدار الموارد الاقتصادية, وتشويه المنافسة والسوق, كما يقلل من فاعلية الإدارات الحكومية, ويقوض الديمقراطية, ويشوه مقررات الإنفاق العام, ويقلل الاستقرار الاقتصادي, ومن ثم يفقد الثقة العامة, ويضرب سمعة الدولة بصفة عامة, وبالتالي التأثير على قنوات اقتصادية أساسية, من أهمها الاستثمار, والتجارة, والاستثمار الأجنبي المباشر, والذي يُعد وسيلةً أساسية في عملية التنمية الاقتصادية, إذ يعتبر أداة تمويل مكملة أو بديلة, تلجأ إليها الكثير من الدول, التي تواجه العجز في تمويل استثمارها, نظراً لنقص مواردها المحلية, إلى جانب صعوبة الحصول على القروض الخارجية.

وبذلك فإنه يلعب مُناخ الاستثمار المناسب, دوراً كبيراً, في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر, فالظروف والأوضاع التي تمر بها البلاد,

لها تأثير كبير على الاستثمار, لأن الفساد من أهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية, التي يأخذها المستثمر الأجنبي في الحسبان, عند اتخاذ قرار الاستثمار في بلد أجنبي .

لذا كان من الضروري مكافحة الفساد الإداري, لما له من تأثير اقتصادي سلبي, على الاستثمار الأجنبي المباشر, حيث يكتسب الاستثمار الأجنبي المباشر, أهمية كبيرة, في دعم النمو الاقتصادي والتنمية, كما أنه يمثل مصدر هام, لتوفير رؤوس الأموال, والنقد الأجنبي, اللازم لعملية التنمية, إضافة إلى أنه يعمل كقناة أساسية, لنقل وانتشار التكنولوجيا, وما يترتب على ذلك, من توفير فرص عمل وتدريب, لعدد كبير من القوة العاملة, كما يسهل من نقل المهارات الإدارية, ويدعم المنافسة في السوق المحلي, وبالتالي يساهم في مواجهة فجوات التنمية بالدول النامية, مثل فجوة الاستثمار, وفجوة الصرف الأجنبي, وفجوة الصادرات, وفجوة الإيرادات الضريبية, الأمر الذي ينعكس أبعاده في النهاية على تحقيق التنمية الاقتصادية.

ثانياً: أهمية البحث والهدف منه:

للفساد الإداري تأثير كبير, على الوضع الاقتصادي والاجتماعي بالدولة, فهو سبب رئيسي في انتشار الوساطة والمحسوبية, والرشاوى وعدم النزاهة والشفافية, في القرارات الإدارية المهمة. ومن ناحية أخرى, وهي محور دراستنا, يكون للفساد الإداري تأثير على جذب الاستثمار الأجنبي, حيث إن الفساد يُعد أحد المعوقات الأساسية, في جذب الاستثمار, وأحد أهم العوامل التي المعرقة له, فالمستثمر الأجنبي, يريد منظومة الاستقرار الكلي, داخل الدولة المستهدفة بالاستثمار فيها. وهنا نشير إلى أن هناك علاقة طردية بين "الفساد" و"الاستثمار الأجنبي المباشر", وهي علاقة مباشرة, تتم من خلال الدور السلبي للفساد, عن طريق نخر منظومة الاستقرار الكلي للدولة. وبالتالي ضرب المرتكزات, التي يستند عليها

المستثمر الأجنبي, في تقييمه للمناطق المستهدفة, لتوجيه استثماراته فيها, فكلما ارتفعت معدلات الفساد في دولة ما, ترتب على ذلك تداعيات, تتمثل في درجة الانخفاض الكلي في البلد, يقابله تدني درجة ثقة المستثمر الأجنبي, في هذا البلد, وبالتالي يؤثر سلباً على قراره الاستثماري, والعكس صحيح .

وبالتالي تهدف دراستنا, إلى بيان الطرق والآليات التي يمكن اللجوء إليها لمكافحة هذه الظاهرة , والهيئات المعنية بذلك , كما سنعرف على التجارب العربية والأوروبية في مواجهة الفساد الإداري للنهوض بالاستثمار الأجنبي .

ثالثاً: إشكالية البحث:

تحاول أغلب الدول النامية, أن توفر بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي, ليمارس المستثمر دوره في تفعيل النمو والتنمية الاقتصادية, وذلك نظراً للقدرات الكبيرة, التي يتمتع بها الاستثمار الأجنبي, سواء تقنية أم خدمية أم تمويلية وغيرها, إلا أن الظروف الاقتصادية أو الأمنية أو السياسة المضطربة, ببعض الدول النامية, دفعت باستفحال مشكلة كبيرة ومتعاطمة, ألا وهي الفساد بكافة أنواعه, والذي أصبح معوقاً أساسياً, أمام الهدف, المتمثل في رفع درجة تنافسية لهذه الدول, كبيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي .

وبذلك تتمحور إشكالية الدراسة حول دراسة الطرق أو الوسائل التي يمكن اللجوء إليها للحد من إنتشار ظاهرة الفساد الإداري وكيفية مواجهة ذلك الفساد الذي يشكل عائقاً أساسياً في جذب المستثمر الأجنبي.

رابعاً: نطاق البحث:

يدور نطاق الدراسة حول الفساد في إحدى صورته, وهو الفساد الإداري, والذي ترى الدراسة أنه يتعلق بباقي أنواع الفساد, بحيث يكون سبباً لها, أو أثراً عنها, لذا فهو أهم أنواع الفساد, نظراً لمدى خطورة آثاره على كافة القطاعات التنموية. ولكن اقتصر

الدراسة حول أثر اقتصادي معين, في قطاع محدد, وهو الاستثمار الأجنبي, وذلك في صورته المباشرة فقط, بما يشمل من محددات تتعلق به.

خامساً: صعوبات البحث:

تمثل العلاقات المجتمعية المتشابكة, فيما بين مجالات المجتمع - من مجال سياسي وإداري واقتصادي - صعوبة, حيث نجد أن البحث في أكثر من تشريع, لبيان دوره وفاعليته في معالجة الفساد الإداري, والنهوض بالاستثمار الأجنبي في مواجهته, ودراسة التجارب الدولية المختلفة, في مواجهة الفساد الإداري, كان محور صعوبة أيضاً, فمعرفة المشكلة وبحثها يمثل صعوبة, لكن الأصعب محاولة إيجاد حلول لها, من خلال وضع "إصلاح تشريعي", يؤدي بدوره إلى "إصلاح إداري".

ولعل موضوع الفساد الإداري, وكيفية مواجهته للنهوض بالاستثمار الأجنبي المباشر, يمس جوانب عديدة من المجتمع, لذا نقوم بدراسته من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية, مما يستلزم البحث في العديد من فروع القانون.

سادساً: منهج البحث:

تتبع الدراسة "المنهج المقارن", حيث تناقش آليات مكافحة الفساد الإداري, وذلك بالعديد من التشريعات المقارنة, بالإضافة إلى اتخاذ دولة ليبيا, كنموذج لبيان الوضع الإداري والاقتصادي, وما به من فساد إداري, يؤدي إلى نفور المستثمر الأجنبي, مع بيان لعدة تجارب دولية, في كيفية مكافحتها للفساد الإداري, وكان الهدف من تلك المقارنة, هو الاستفادة من تجارب الدول, وأخذ التشريعات المفيدة منها, لمكافحة الفساد الإداري, ومن ثم نمو الاستثمار الأجنبي المباشر .

سابعًا: خطة البحث:

- المبحث الأول: تدابير مواجهة الفساد الإداري للنهوض بالاستثمار الأجنبي المباشر.
- المطلب الأول: استراتيجية مكافحة الفساد الإداري لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- المطلب الثاني: الهيئات المعنية بمكافحة الفساد الإداري لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- المبحث الثاني: التجارب الدولية في مواجهة الفساد الإداري للنهوض بالاستثمار الأجنبي المباشر.
- المطلب الأول : تجربة الدول العربية في مواجهة الفساد الإداري للنهوض بالاستثمار الأجنبي المباشر.
- المطلب الثاني: تجربة الاتحاد الأوروبي في مواجهة الفساد الإداري للنهوض بالاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول

تدابير مواجهة الفساد الإداري للنهوض بالاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد وتقسيم.

هناك تدابير وقائية وطنية ودولية، تقوم بها الدولة على المستوى الداخلي والخارجي، للوقاية ضد خطر الفساد الإداري، وذلك لتجنب وقوعه، وكذلك تجنب الآثار الواقعة منه، ونفقة مواجهتها، التي تؤثر على جميع مجالات المجتمع، وأهمها الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتعتبر تلك التدابير الوقائية، التي ينبغي الأخذ بها لمواجهة الفساد الإداري قبل وقوعه، تقع في المرحلة السابقة على وقوع الفساد الإداري، وبذلك تكون أسهل من المحاربة في حال وقوعه، ففي تلك التدابير توفيراً للوقت والمجهود، والنفقة الاقتصادية، التي يتم إنفاقها في محاربة الفساد، وكذلك التي إنفاقها جراء آثار الفساد الإداري، في جميع مجالات المجتمع من خسارة، لاسيما في المجال الاستثماري الأجنبي، بصورته المباشرة. وبذلك فإن النفقة الاقتصادية لتلك التدابير الوقائية، تكون أقل بكثير من نفقة التدابير اللاحقة، المواجهة لآثار الفساد عقب حدوثه^(١).

وفيما يلي نوضح وسائل مكافحة الفساد الإداري، والجهات المختصة بمواجهته، لأجل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر، بتوفير بيئة إدارية مناسبة وجاذبة له. وذلك من خلال المطالبين الآتيين:

المطلب الأول: استراتيجية مكافحة الفساد الإداري لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

(١) د/ سالار ناجي إسماعيل: دور التشريع في مواجهة الفساد الاقتصادي، كوردستان العراق نموذجاً، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ص ١٤٤.

المطلب الثاني: الهيئات المعنية بمكافحة الفساد الإداري لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول

استراتيجية مكافحة الفساد الإداري لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتمد كل دولة في استراتيجية مواجهتها للفساد الإداري, على عدة وسائل وقائية, تجمع بين الوسائل الإدارية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية, لتكون منظومة متكاملة في مواجهة الفساد, كما تركز وسائل مكافحة الفساد الإداري, على جميع المجالات المجتمعية, وذلك لأجل الارتقاء بالتنمية, ومن ثم إمكانية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً: الوسائل الإدارية لمكافحة الفساد الإداري .

تتمثل مكافحة الفساد الإداري عبر الوسائل الإدارية, في معالجة الأسباب الإدارية التي تؤدي إليه, وذلك من خلال إصلاح الإدارة العامة, وإنشاء هيئات متخصصة لمكافحة الفساد, كذلك تفعيل دور الرقابة الإدارية بتقويم الأداء الوظيفي, ومساعدة الإدارة في تصحيح أخطائها, وتحقيق أهدافها, لحمايتها من العبث والتلاعب, وتحقيق المنفعة الشخصية, وذلك من أجل تحقيق الصالح العام^(٢) (والذي نقصد به في دراستنا, الاستثمار الأجنبي المباشر, بما يحققه من مصلحة عامة للمجتمع ككل), ويتم ذلك من خلال عدة إجراءات إدارية, منها: تدريب الموظفين على أساليب مكافحة الفساد, والتدريب على كيفية استخدام الوسائل التكنولوجية, التي يتم استخدامها في الفساد, وحثّ الجهات العلمية, ومراكز البحوث المتخصصة, على إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث, في مجال حماية

(٢) للمزيد حول مضمون ذلك؛ د/ صلاح رزق عبد الغفار يونس: القانون كما يجب أن يكون, دراسة مقارنة, دار الفكر والقانون, المنصورة, ٢٠١١.

النزاهة، والوقوف على الأسباب والدوافع، التي تؤدي إلى الفساد الإداري، بالإضافة إلى اعتماد "سياسة التدوير الوظيفي"، في الأجهزة الإدارية التي تعاني البيروقراطية، وكافة مظاهر الفساد الإداري. ولا يستقيم ذلك، دون تفعيل آليات محددة، تتمثل في :

- المحاسبة. وهي خضوع الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة، للمساءلة القانونية والإدارية، عن نتائج أعمالهم، فيكون الموظفون مسؤولين أمام رؤسائهم، الذين يشغلون قمة الهرم الرئاسي، في التدرج الوظيفي، وكذلك يكونوا مسؤولين أمام السلطة التشريعية، التي تتولى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية .

- المساءلة. وهي واجب المسؤولين عن الوظائف العامة - سواء كانوا منتخبين أم معينين- بأن يقدموا تقارير دورية عن نتائج أعمالهم، ومدى نجاحهم في تنفيذها، وحق المواطنين في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات العامة^(٣). لذا تعتبر المساءلة أحد الوسائل الوقائية لمكافحة الفساد، حيث تمثل العلاقة فيما بين المسؤولين والمواطنين، وقد عرفها "برنامج الأمم المتحدة" بأنها: {الطلب من المسؤولين، بتقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة، وذلك حول كيفية استخدام صلاحياتهم، وتعريف واجباتهم، والأخذ بالانتقادات التي توجه إليهم، وتلبية المطالب المطلوبة منهم، وتحمل بعض المسؤولية عند الفشل، وعدم الكفاءة، أو الخداع والغش }^(٤) .

- الشفافية. وهي وضوح ما تقوم به المؤسسات، ووضوح علاقتها مع المواطنين، وعلانية الإجراءات والأهداف، سواء كانت مؤسسات حكومية أم غير حكومية^(٥). وتعد الشفافية من أهم الوسائل الوقائية، لمكافحة الفساد الإداري، إذ أن هناك علاقة طردية فيما بين "الفساد" و"الشفافية"، فكلما نضجت وسائل الشفافية ارتفعت إمكانية محاربة الفساد، والتقليل من آثاره، وقد عرفتها "هيئة الأمم المتحدة" بأنها: {حرية تدفق

(٣) د / محمد سعيد بسيوني : تأثير الفساد في الأداء الاقتصادي للحكومة، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد ٥١١ ، السنة ١٠٤ ، يوليو ٢٠١٣ ، ص ٤٠٧ ، ٤٩٠ ، ٤٩٩ .

(٤) د/ سليمان بوفاسة، أ / بن ناصر جبارة : آثار الفساد المالي والإداري وسبل مكافحته، حالة الجزائر، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء والتشريع، ع ٥١٢ ، س ١٠٥ ، يناير ٢٠١٤ ، ص ٤٠٥ .

(٥) د / محمد سعيد بسيوني : المرجع السابق ، ص ٤٩٩ .

المعلومات}، وهو ما يتطلب أن يتم تقديم المعلومات الصحيحة والدقيقة، وذلك بشكل مستمر، على أن تتوفر للجمهور من قبل المؤسسات الإدارية في وقتها المناسب، كما أن شفافية نظام الحكم وديمقراطيته، تُعد وسيلة هامة جداً، في الوقاية من خطر تغلغل الفساد الإداري داخل الدولة^(٦).

- **النزاهة.** وهي منظومة القيم، المتعلقة بالصدق والأمانة والمهنية في العمل، وبالرغم من وجود تقارب فيما بين الشفافية والنزاهة، إلا أن "الشفافية" تتعلق بالإجراءات العملية، و"النزاهة" تتعلق بالمعنويات والأخلاق.

إضافة إلى ما سبق، يلزم تفعيل دور الشبكة العربية، لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وذلك عن طريق تعميق العلاقة مع أجهزة وهيئات النزاهة، في الأقطار العربية، وعقد لقاءات مستمرة، والتعرف على برامج هذه الهيئات في مكافحة الفساد الإداري، وإعداد تقارير عن أعمالها السنوية. كذلك تحديد آليات وضوابط "حوكمة" منظمات الأعمال في القطاعين العام والخاص، والقطاع الحكومي المركزي، والتشديد على الالتزام بهذه الضوابط والآليات، ضماناً لضبط السلوك الإداري والمالي، ووضع معايير معينة، يُقاس بموجبها الأداء الرقابي المالي .

وذلك بجانب الاستعانة بالوكالات والهيئات الدولية، ذات الخبرة في مكافحة الفساد، وخاصةً الهيئات المتخصصة في مواجهة الفساد الإداري، ونقل الخبرات من الدول الأخرى، التي نجحت في محاربة الفساد(والتي سوف نتحدث عنها في المبحث التالي بالدراسة). وذلك مع ضمان حيادية واستقلال القضاء، لأن القضاء هو ضمان تطبيق التشريعات القانونية، لذا لا بُد من حُسن اختيار القضاة باستقلال، بما يكون بيئة جذب للمستثمر الأجنبي. ويتم تطبيق ذلك عملياً، من خلال تفعيل القوانين، المتعلقة بمكافحة الفساد الاقتصادي، مثل قانون الإفصاح عن الذمم المالية، وقانون الكسب غير المشروع، وقانون حرية الوصول إلى المعلومات، وتشديد أحكام قانون الرشوة واستغلال الوظيفة العامة^(٧).

(٦) د / سليمان بوفاسة، أ / بن ناصر جبارة : المرجع السابق ، ص ٤٠٥ - ٤٠٦ .

(٧) د / محمد سعيد بسيوني : المرجع السابق، ص ٤٩٠ : ٥٠٠ .

بما يوفر مراقبة الأداء الإداري والمالي الحكومي، ومتابعة الخطط الإستراتيجية لمكافحة الفساد الإداري، وكذلك نشر تقارير حول مؤشرات الفساد الإداري داخل القطاع العام، ونشر أسبابه ومعالجته^(٨).

هذا وقد يمكن استخدام التكنولوجيا إدارياً، في مواجهة الفساد الإداري، والإبلاغ عنه، والتوصل بين المواطن والهيئات الرقابية، فعلى شبكة الانترنت، توجد منصة تسمى "مفهوم"، وهي تسعى إلى بدائل لتقليل الفجوة بين المواطنين وصانعي القرار، من أعضاء السلطة التشريعية، والتي تدير عدد من المواقع، على تلك شبكة العالمية، تحت اسم {أصحاب القرار العربي}، وهدفه هو التعريف بالمؤسسات الحكومية، والبرلمانية والاقتصادية والتعليمية، ومؤسسات المجتمع المدني، على نسق مشروعات تمت في أوروبا وفرنسا، ويعتبر ذلك مدخلاً إلى الشفافية، في إدارة المجتمع بكل مستوياته، ويؤدي إلى التفاعل بين المؤسسات المختلفة في الدولة الواحدة^(٩).

ثانياً: الوسائل الاقتصادية لمكافحة الفساد الإداري.

يتم مكافحة الفساد الإداري، من خلال عدة وسائل، و"معطيات اقتصادية" هامة، تتمثل في تقليل الاقتصاد الريعي، وذلك بالتححرر الاقتصادي، وتخفيض التعريفات الجمركية، والمزيد من الإصلاحات الاقتصادية، بالتوازن بين القطاع العام والخاص، ويمكن لبرامج الإصلاح الاقتصادي، أن تكون لها نتائج عكسية على الفساد الإداري، مثال على ذلك؛ غياب قوة الإلزام في الإصلاحات الضريبية، المخصصة لزيادة الإيرادات الضريبية، قد تزيد من الممارسات الفاسدة. كما أن "الخصخصة" في ظل غياب إجراءات تنظيمية قوية، ذات إمكانية كبيرة تولد مستويات عالية، من السعي لجني الربح الاقتصادي، وخصوصاً

^(٨) د / محمد على عزيز الريكاني : مواجهة جرائم الفساد على المستويين الوطني والدولي، دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بيروت العربية، ٢٠١٥، ص ٣٤٥ .

ص ١٢ : <http://www.mafhous.com>. Visited on 5/8/2021، 12:32.

ص ٩:54، ٥/8/2021 : <http://www.arabdecision.org>.

في الاحتكارات الطبيعية، وكانت حصيلة الخصخصة في الدول العربية، خلال فترة التسعينيات، التي اشتهرت بفترة الخصخصة، حوالي ١٧,٥ مليار دولار، نتيجة البيع المباشر للمستثمرين الأجانب، والذي يقدر ب ٦٣% من إجمالي إيرادات الخصخصة^(١٠). وكذلك يمكن أن يسهم إصلاح هيكل الأجور والرواتب، في الحد من الفساد الإداري، إذ تعمل الأجور على توفير العيش الكريم، مما يؤدي إلى زيادة حصانة الموظفين تجاه الفساد والمفسدين^(١١). مع وجوب إعادة النظر في تخصيصات الموازنة العامة، ووضع التخصيصات اللازمة لتأهيل القطاعات الاقتصادية الرئيسية، كالقطاع الزراعي، والقطاع الصناعي، والقطاع النفطي، بالإضافة إلى لزوم الاهتمام بقطاع الخدمات^(١٢)، بما يعزز من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثاً: الوسائل السياسية لمكافحة الفساد الاقتصادي .

تعمل المساءلة والشفافية والنزاهة ونظام الحكم العادل، على الحد من الفساد الإداري، وكذلك تعمل السياسات، التي تعزز مشاركة المجتمع، وتأكيد سيادة القانون، على الحد من الفساد المالي^(١٣)، فالفساد كما عبّر عنه "كليتجارد" في كتابه {السيطرة على الفساد} بالمعادلة التالية، والتي جاءت صياغتها، كالآتي : الفساد = الاحتكار + حرية التصرف - المساءلة .

وقد قامت منظمة الشفافية الدولية، بتطوير تلك الصيغة، لتصبح المعادلة الآتية:

$$\text{الفساد} = (\text{الاحتكار} + \text{حرية التصرف}) - (\text{المساءلة} + \text{النزاهة} + \text{الشفافية}) \text{ (}^{14}\text{)} .$$

(١٠) د/ أسعد جواد كاظم: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، المجلد ٥، العدد ٢٠، ٢٠٠٨، ص ٦٢.

(١١) د / سليمان بوفاسة، أ / بن ناصر جبارة : المرجع السابق ، ص ٤٠٤ - ٤٠٥ .

(١٢) د / بشرى محمد سامي ، د / حاكم محسن الربيعي: الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٤٠٩، السنة ٣٥، مارس ٢٠١٣، ص ٩٤.

(13) <http://www.nazaha.iqsearch-webtrboy2>. Visited on 22/11/2020، 11:56ص

(14) Hany Elshamy, Corruption and Economic Growth in Arab Countries , L' Egypt Contemporaine, No 503, July 2011, P 9.

رابعاً: الوسائل الاجتماعية لمكافحة الفساد الإداري.

- عقد الندوات الجماهيرية، وورش العمل، لمناقشة وشرح أبعاد ومخاطر الفساد، وتشجيع الجمهور، ليكون الرقيب الأول على حالات الفساد بجميع أشكاله، بما يتضمن ضرورة تفعيل قوانين معاملة الشهود والمبلغين، والإعلام بها، للوصول إلى علم المواطنين، لتشجيعهم على محاربة الفساد، والإبلاغ عنه^(١٥). وبذلك يتم تجهيز آلية مكافحة، تتمثل في "الدور الجماهيري الوطني"، وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني، والجامعات والمعاهد التعليمية والمتقنين، في محاربة الفساد، والقيام بدور التوعية القطاعية والجماهيرية^(١٦).
- إصدار الكتب والنشرات التوعوية والثقافية، حول الفساد وآثاره السلبية، ونفقتها، والحكم الرشيد ووسائل مكافحة الفساد الإداري، حيث تكون هذه النشرات دليل واسترشاد للحكومات، والقطاع الخاص والمنظمات الأهلية، في مكافحتها ضد الفساد، وصولاً إلى الحكم المثالي، بالإضافة إلى تزويد المجالس النيابية بالمكتبات أو تطويرها، بحيث تتوفر فيها المراجع في جميع المجالات، وكذلك إمدادها بأجهزة كمبيوتر، مرتبطة بالشبكة العالمية للمعلومات، وذلك لمساعدتهم في أداء الرقابة البرلمانية^(١٧).
- لتفعيل دور الآليات السابق ذكرها؛ يجب إعطاء الحرية للصحافة، وتمكينها من الوصول إلى المعلومات، ومنح الحصانة للصحفيين، للقيام بدورهم في نشر المعلومات، وعمل التحقيقات التي تكشف عن قضايا الفساد ومرتكبيها^(١٨). فوسائل الإعلام لها دور أساسي في مكافحة الفساد، وذلك من خلال الدعوة إلى السيطرة على الفساد، وفضح المفسدين، وكشف العمليات الاقتصادية والمالية الفاسدة، مما يساعد الحكومة في مهامها، كما أنها تقوم بدفع الجهات الرسمية إلى إجراء التحقيقات

(١٥) د / بشرى محمد سامي ، د / حاكم محسن الربيعي : المرجع السابق ، ص ٩٣ .

(١٦) د / محمد سعيد بسيوني : المرجع السابق، ص ٤٩٠ - ٥٠١ .

(١٧) أ / أحمد فرج محمود حامد : عولمة النظام الاقتصادي العالمي والعمل البرلماني ، المؤتمر السنوي الثاني للبرنامج البرلماني، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، الفترة من ١٥ : ١٧ يوليو ٢٠٠٣، ص ١٢٠ .

(١٨) د / محمد سعيد بسيوني : المرجع السابق، ص ٤٩٠ - ٥٠٠ .

والتحريات عن وقائع الفساد^(١٩), كذلك القيام بحملات إعلامية واسعة ومستمرة, لشرح عواقب الفساد, وبيان الحاجة إلى الإصلاحات الإدارية والسياسية والاقتصادية, ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر, ومدى أهمية ذلك النوع من الاستثمار على التنمية الاقتصادية للدولة المضيفة. كما أنها قد تقوم بنشر أبحاث عن الفساد, والقيام باستطلاعات الرأي عنها, بالإضافة إلى توسيع مجال المحاورات والمناظرات, التي تدور حول مكافحة الفساد, واستضافة خبراء اقتصاد, لتوضيح المفاسد والعيوب الاقتصادية, للعمليات المالية, التي تقوم بها الحكومة ورجال الأعمال, وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر^(٢٠).

ولعل تفعيل الدور الاجتماعي التوعوي للمواطن, يكون له أثره الإيجابي على ثقة المستثمر الأجنبي, في السوق التي سوف يقوم فيها بمشروعه التنموي, والمستهلك المخاطب بالإنتاج من حيث العرض والطلب, الناتج عن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.

^(١٩) مركز دعم التنمية والتأهيل, تقرير عن تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم وتعزيز آليات الشفافية والمساءلة, القاهرة, ٢٠٠٨, ص ٣٨.

^(٢٠) د / فيصل فرحي: دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد, كلية الحقوق, جامعة يحيى فارس, ٢٠٠٩, ص ٣.

المطلب الثاني

الهيئات المعنية بمكافحة الفساد الإداري لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تقوم الهيئات المعنية بمكافحة الفساد، سواء كانت هيئات وطنية أم دولية، بدور "تكاملي" مع التدابير والوسائل سابقة الذكر، حيث يجب أن يتعاونوا معاً في مجال مكافحة، جنباً إلى جنب، وذلك لضمان مكافحة شاملة إقصائية للفساد، من جذوره حتى أطرافه، والتي تتغلغل بين الدول، تستغل في ذلك ذوبان الحدود، والتقدم التكنولوجي في وسائل الاتصال. كما يجب التعاون فيما بين المنظمات الوطنية- سواء كانت حكومية أم غير حكومية - مع المنظمات الدولية والإقليمية، لأن مشكلة مكافحة الفساد الإداري أخذت صبغة عالمية، لذا تم مكافحته من خلال عقد المؤتمرات الدولية والاتفاقيات العالمية، وتأسيس المنظمات العالمية والإقليمية، حيث تلعب تلك المنظمات دوراً فعالاً في مكافحة الفساد، من خلال تقديم التوصيات والاقتراحات، وكذلك تقديمها الدعم المالي والتقني للدول المنتمية لها^(٢١). وفيما يلي نناقش تلك الهيئات ونوضح دورها:

١- هيئة الرقابة الإدارية : تلعب هيئة الرقابة الإدارية دوراً بارزاً، في مكافحة الفساد، والحد من انتشاره، ففي مصر مثلاً، تختص هيئة الرقابة الإدارية، طبقاً لقانون إنشائها رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بالآتي:

- بحث وتحري أسباب القصور في العمل والإنتاج، واقتراح وسائل تلافيتها.
- الكشف عن عيوب النظم الإدارية والفنية والمالية، التي تعرقل السير المنتظم للأجهزة العامة، واقتراح وسائل تلافيتها.
- متابعة تنفيذ القوانين، والتأكد من أن القرارات واللوائح والأنظمة السارية وافية، لتحقيق الغرض منها.

(٢١) د / سليمان بوفاسة ، أ / بن ناصر جبارة : آثار الفساد المالي والإداري وسبل مكافحته، حالة الجزائر، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء والتشريع، العدد ٥١٢ ، السنة ١٠٥ ، يناير ٢٠١٤ ، ص ٤٠٩ .

-الكشف عن المخالفات الإدارية والمالية والفنية, التي تقع من العاملين أثناء مباشرتهم لواجبات وظائفهم أو بسببها .

- كشف وضبط الجرائم الجنائية, التي تقع من غير العاملين, والتي تستهدف المساس بسلامة أداء واجبات الوظيفة أو الخدمة العامة .

- بحث الشكاوى التي يقدمها المواطنون, عن مخالفة القوانين, أو الإهمال في أداء واجبات الوظيفة, ومقترحاتهم بقصد تحسين الخدمات, وانتظام سير العمل وسرعة إنجازه .

- بحث ودراسة ما تنشره الصحافة من شكاوى, أو تحقيقات صحفية, تتناول نواحي الإهمال أو الاستهتار, أو سوء الإدارة أو الاستغلال, وكذلك ما تتعرض له وسائل الإعلام المختلفة في هذه النواحي .

- مدّ السيد رئيس الوزراء, والسادة الوزراء والمحافظين, بأية بيانات أو معلومات, أو دراسات يطلبونها منها^(٢٢) .

وهناك اختصاصات مستحدثة بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠١٧:

* كشف وضبط الجرائم, التي تستهدف الحصول أو محاولة الحصول على أي ربح, أو منفعة, باستغلال صفة أحد الموظفين العموميين المدنيين, أو أحد شاغلي المناصب العامة, بالجهات المدنية, أو اسم إحدى الجهات المدنية, المنصوص عليها بالمادة رقم ٤ من هذا القانون .

* الجرائم المتعلقة بتنظيم عمليات النقد الأجنبي, المنصوص عليها بقانون البنك المركزي, والجهاز المصرفي والنقد, الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ وفقاً لأحكامه .

* الجرائم المنصوص عليها بالقانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٠, بشأن تنظيم زرع الأعضاء البشرية .

^(٢٢) للمزيد راجع قانون هيئة الرقابة الإدارية بمصر رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤, والمعدل بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠١٧.

* الجرائم المنصوص عليها بالقانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠, بشأن مكافحة الاتجار في البشر.

* وضع ومتابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد, بالمشاركة مع غيرها من الهيئات والأجهزة المعنية في الدولة.

* التعاون والتنسيق, وتبادل الخبرات والوثائق والمعلومات, مع الهيئات والأجهزة الرقابية في الدولة, وغيرها من الجهات المختصة بمكافحة الفساد في الخارج.

* نشر قيم النزاهة والشفافية, والعمل على التوعية المجتمعية بمخاطر الفساد, وسبل التعاون, لمنعه ومكافحته, وتقوم الهيئة في سبيل ذلك, بالتعاون مع كافة الجهات المعنية, ومنظمات المجتمع المدني.

* متابعة نتائج المؤشرات الدولية والإقليمية والمحلية, في مجال منع الفساد, ومكافحته, ووضع التوصيات اللازمة, لتلافي أي نتائج سلبية, أسفرت عنها تلك المؤشرات, ومتابعة تنفيذها بصفة دورية, وتقييم أداء المسؤولين عن تنفيذها.

وفي ليبيا, تلعب هيئة الرقابة الإدارية (القانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٣), دوراً مهماً في مكافحة الفساد, فهي تهدف إلى تحقيق رقابة إدارية فعّالة على الأجهزة التنفيذية بالدولة, ومتابعة أعمالها, للتأكد من مدى تحقيقها لمسئولياتها, وأدائها لواجباتها في مجالات اختصاصاتها, وتنفيذها للقوانين واللوائح, ومن أن العاملين بها, يستهدفون في أداء أعمالهم خدمة المواطن, كما تعمل الهيئة على الكشف عن الجرائم والمخالفات, المتعلقة بأداء واجبات الوظيفة العامة, وكرامتها, والتحقق فيها, واتخاذ الإجراءات اللازمة لمساءلة مرتكبيها.

وقد أشار قانون إنشاء هيئة الرقابة الإدارية في ليبيا, إلى بعض من اختصاصات الهيئة, التي تساهم في الحد من انتشار ظاهرة الفساد, وهي ذات اختصاصات هيئة الرقابة الإدارية بمصر, إضافة إلى ما يلي:

- إجراء التحريات اللازمة والتفتيش الدوري, على كافة الجهات الخاضعة لرقابتها, للتأكد العاملين بها يؤدون أعمالهم, دون وساطة أو محسوبية, أو استغلال لوظائفهم.

- دراسة القوانين واللوائح والقرارات النافذة, والأنظمة المعمول بها, للتأكد من كفايتها للأغراض التي شرعت من أجلها, واقتراح التعديلات المؤدية إلى تلافى أوجه النقص بها, وكذلك التحري عن أسباب القصور أو التراخي أو الانحراف في تطبيقها, واقتراح الوسائل الكفيلة لتداركها وتلافيها.

- إبداء الرأي فيمن يرشح لشغل وظيفة عليا بالدولة, بناء على طلب من الجهات المختصة^(٢٣).

ويتضح من هذه النقاط, أن المشرع الليبي, قد سلك منهج نظيره المشرع المصري, في وضع اختصاصات لهيئة الرقابة الإدارية, التي من شأنها مكافحة الفساد الإداري, والمساهمة الفعالة في النهوض بمستوى الدولة في التنمية الاقتصادية, والشفافية الإدارية, والحياد والنظام الإداري, وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين, وتحسين جودة الأداء الحكومي, ومن ثم خلق جو استقرار اقتصادي جاذب للاستثمار الأجنبي.

٢- المنظمة العربية لمكافحة الفساد .

يعتبر تأسيس "المنظمة العربية لمكافحة الفساد", عام ٢٠٠٤, حدث هام في مجال تطوير التعاون العربي المشترك, فتلك المنظمة تسعى إلى تهيئة الوعي, بأهمية مواجهة الفساد, وتعزيز الحكم الصالح, وذلك في إطار مجهود جماعي علمي, لتحقيق الشفافية المالية, والوصول إلى مواقع الخلل ومعالجتها, وتمكين الرقابة الإدارية, وتوظيف مختلف الوسائل للكشف عن الفساد, لذا ينبغي تثمين دور تلك المنظمة, من خلال فتح مكاتب خاصة لها, في جميع الدول العربية, من أجل تسهيل قيامها بأداء أعمالها, ولمدّ جسور

^(٢٣) للمزيد راجع قانون هيئة الرقابة الإدارية بلبيبا, رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٣.

التعاون، وتوثيق روابط الصلة، فيما بين الدول العربية، في عملية المواجهة التشريعية، للحد من الفساد^(٢٤).

٣- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .

تقوم (OECD) بدور قيادي في الحرب الدولية، ضد جريمة "الرشوة"، ومحاربة الفساد كذلك بوجه عام، منذ نشأتها عام ١٩٨٩. وفي عام ٢٠٠٣، كان لها نشاطاً ملحوظاً، حيث قامت بإعداد ورقة بشأن مكافحة الفساد، ولعل أهم ما أشارت إليه تلك الورقة، هو أهمية دور المجتمع المدني في محاربة الفساد، وأنه يجب على الدول الأعضاء وغير الأعضاء، التعاون فيما بينهم، لمساندة المجتمع المدني^(٢٥).

٤- منظمة الشفافية الدولية .

تم إنشاء تلك المنظمة (TI) عام ١٩٩٣، ومقرها "برلين"، وهي منظمة دولية غير حكومية، تهتم بمتابعة الفساد الإداري والمالي، وتستهدف خطة عمل من أجل إيجاد قاعدة دولية، للتعاون بين الدول في مجال مكافحة الفساد المالي والإداري، وذلك من خلال فروعها المنتشرة في العديد من دول العالم^(٢٦)، وقد قامت ضمن الإطار الاستراتيجي، الذي تبنته في الفترة من ٢٠٠٨ : ٢٠١٠، بوضع أهداف إستراتيجية، لتساعدها في أداء عملها في مراقبة الفساد، وهي كما يلي :-

- زيادة الإنتاجية المعلوماتية، من أجل خلق قاعدة معلومات بحثية، وذلك لتشخيص مخاطر الفساد، وتحسين مستوى الشفافية.
- ترويج معايير ومبادئ محاربة الفساد .
- تكريس الشراكة الإستراتيجية .

^(٢٤) د / محمد حليم ليمام : ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، الأسباب والآثار والإصلاح، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٩١، السنة ٣٤، سبتمبر ٢٠١١، ص ٦٣.

^(٢٥) د / سليمان يوفاسة ، أ / بن ناصر جبارة : المرجع السابق، ص ٤١٠ - ٤١١ .

ص 3:50 <http://www.transparency.org/visited on 6/9/2020> (26)

- الوصول إلى قاعدة أوسع من المواطنين, حيث تهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية, وذلك بالحد من الفساد, ونقص الشفافية .
- إنشاء هيئات رقابية بالدول, مثل هيئة الرقابة في مصر وليبيا, وهيئة النزاهة في العراق^(٢٧).
- كما تهدف المنظمة, الحد من الفساد, عن طريق تفعيل اتحاد عالمي, لتحسين وتقوية نظم النزاهة المحلية والعالمية, وذلك من خلال مبادئها الإرشادية التالية :-
- إدراك أن مخاطر الفساد تتعدى حدود الحالات الفردية, ولذلك فإن هناك مسئولية مشتركة وعامة, لمحاربة الفساد.
- اعتبار الحركة ضد الفساد حركة عالمية, تتجاوز النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية داخل كل دولة.
- الاهتمام بمبادئ مثل: (المشاركة- اللامركزية - التنوع - المساءلة- الشفافية)^(٢٨).

٥ - منظمة الأمم المتحدة .

تعد "الأمم المتحدة" الإطار الدولي للتعاون بين جميع الدول, حيث تعتبر الفساد ظاهرة عالمية, لا تخص دولة بعينها, ويأتي ذلك الاهتمام, في إطار اقتناعها بحجم الخطر, الناجم عن تلك الظاهرة, وتم تكليل ذلك الاهتمام, من خلال إصدارها لعدة قرارات تواجه بها الفساد, في جميع فروعه, ومن أهم هذه القرارات, ذلك القرار الصادر بتاريخ ٢ أكتوبر لعام ٢٠٠٣, والذي يتعلق بمكافحة الفساد. وتتضمن اتفاقية منظمة الأمم المتحدة, عدة إجراءات, من شأنها معاقبة المفسدين, وذلك بالعزل أو المحاكمة, كما أنها تلزم الدول

^(٢٧) د / بشرى محمد سامي , د / حاكم محسن الربيعي : المرجع السابق , ص ٩٢ .

^(٢٨) ١ / يوسف السعيد أحمد: آفاق نظام المحاسبة العمومية, رسالة ماجستير , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية, جامعة يحيى فارس, ٢٠١٠ , ص ١٠٢ وما بعدها .

بالتعاون فيما بينها، لإرجاع الأموال العامة المنهوبة إلى دولتها الأصلية، كما قامت بتجريم ومقاضاة أعمال الرشوة، والاختلاس وغسيل الأموال، وأيضاً إساءة استغلال السلطة^(١).

٦ - المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية .

تُعد "المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية"، منظمة دولية غير حكومية مستقلة، تسمى {الانتوساي}، تم تأسيسها عام ١٩٥٣، ومقرها في "كوبا"، ولها خطط إستراتيجية، ومبادئ "الحوكمة" الرشيدة، لتمكين الأجهزة العليا للرقابة، من مساعدة الحكومة على تحسين الأداء الإداري، ونيل ثقة المواطنين في مجال الإيرادات والنفقات، واعتمدت إستراتيجية الانتوساي، لعام ٢٠١١: ٢٠١٦ على المحافظة على المصادقية لمحاربة الفساد، ودعم الحوكمة الجيدة، وتعزيز الشفافية، وتأمين المساءلة^(٢).

٧- المنظمة العالمية لبرلمانيين ضد الفساد .

تأسست المنظمة العالمية لبرلمانيين ضد الفساد {GOPAC} عام ٢٠٠٢، وتشكل شبكة دولية من البرلمانيين المهتمين بالحكم الرشيد، ومكافحة الفساد، وقامت بتشكيل ٥ فرق عمل لتحقيق أهدافها، وهي كالتالي: (فريق العمل العالمي لمكافحة غسيل الأموال GTFAML - فريق العمل العالمي للرقابة البرلمانية PCI - فريق العمل العالمي الخاص باتفاقية مكافحة الفساد UNCAC - فريق العمل العالمي المعني بمشاركة المجتمع POS)^(٣).

٨- البنك الدولي . اهتم البنك الدولي بمكافحة الفساد المالي، وذلك وفق إستراتيجية لتوسيع نطاق الشفافية، وتحسين إدارة نظام الحكم في البلاد^(٤)، حيث استحدث عام ٢٠٠١، إدارة جديدة تسمى { إدارة النزاهة المؤسسية}، والتي تهدف إلى التحقيق في

(١) د / سليمان بوفاسة ، أ / بن ناصر جبارة : آثار الفساد المالي والإداري وسبل مكافحته، حالة الجزائر، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء والتشريع، العدد ٥١٢ ، السنة ٥٠٩ ، يناير ٢٠١٤ ، ص ٤٠٨ .

(٢) د / محمد على عزيز الريكاني : المرجع السابق، ص ٣٣٤ .

(٣) http://www.gopacnetwork.org/ar/visited_on/2/8/2021. 12:17م

(٤) د / سليمان بوفاسة ، أ / بن ناصر جبارة : المرجع السابق، ص ٤٠٩ .

مزاعم الاحتيال والفساد, في المشاريع التي يتم تمويلها عن طريق هذا البنك, وتحويل نتائج تلك المشاريع وتقاريرها, إلى لجان البنك المتخصصة, وقد كان لتلك الإدارة نتائج ملموسة في الواقع العملي, من خلال كشف العديد من الفساد المالي, بالعديد من الشركات بالقطاع الخاص, وذلك بالإضافة إلى الدور الرئيسي للبنك الدولي, في تمويل الدول والإشراف المالي عليها, من خلال القروض سواء كانت طويلة الأجل أم قصيرة الأجل (١).

٩- صندوق النقد الدولي (IMF) International Monetary Fund

يعتبر صندوق النقد الدولي وكالة متخصصة, تابعة لمنظومة الأمم المتحدة, وأنشئ عام ١٩٤٥, للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي, فهو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي, ويعتبر مكافحة الفساد ضمن سياساته الائتمانية, وكذلك تحقيق الحوكمة السليمة أو الحكومة الرشيدة(٢), وذلك عن طريق ما يلي : (المساهمة في الجهود الدولية لمكافحة غسل الأموال- المشاركة في مبادرات دولية تكافح الفساد, مثل المبادرة المعنية بشفافية الصناعات الاستخراجية, ومجموعة العمل المعنية بمكافحة الفساد, التابعة لمجموعة ال ٢٠, ومجموعة العمل المعنية, بقضايا الرشوة في المعاملات التجارية, التابعة لمنظمة التعاون والتنمية, ومبادرة استرداد الأصول المسروقة) (٣).

ولقد قام باحثو "صندوق النقد الدولي" و"البنك الدولي" (كوبرتر - كويخ), بإعداد دراسة عن الشفافية, وذكروا فيها أن: {الانفتاح على الجمهور, فيما يتعلق بهيكل القطاع الحكومي ووظائفه, ونوايا سياسات المالية العامة, وحسابات القطاع العام, الذي من شأنه تعزيز المساءلة وتثبيت المصداقية, وحشد تأييد أقوى للسياسات الاقتصادية السليمة من قبل الجمهور, والذي يجب أن يكون على علم بمجريات الأمور, مع الأخذ في الاعتبار, أن

(١) د / بشرى محمد سامي , د / حاكم محسن الربيعي : الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في العراق, مجلة المستقبل العربي, صادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية , العدد ٤٠٩, السنة ٣٥ , مارس ٢٠١٣, ص ٩١.

(٢) <http://www.imf.org.visited> on 2/8/2021. 9:25 ص

(٣) Heather Marquitte, Corruption , Politics and Development, the role of the world bank, Antony Rowe Ltd , 1 ed, 2003 , p 76 .

انعدام الشفافية سيؤدي إلى تزعزع الاستقرار، وعدم الكفاءة والافتقار للعدالة، وفي المناطق التي تشتهر بانعدام الشفافية، سيكون فيها فساداً، ناتجاً عن استبعاد للمعلومات والبيانات عن أفراد المجتمع^(١). ولقد قام "صندوق النقد الدولي" بإنشاء عدة مراكز وبرامج إقليمية للتدريب، وتلك البرامج التأهيلية تستهدف تدريب المسؤولين العموميين في الدول الأعضاء، من أجل تنمية قدراتهم في سبيل تنفيذ السياسات السليمة، والنهوض بالحوار الجاد، بين الصندوق، ودول جنوب شرق آسيا، كماليزيا وفنلندا والصين، وذلك بشأن السياسات المتعلقة بالشفافية^(٢).

١٠ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **UNDP**. يعتبر برنامج الأمم المتحدة The United Nation Development Programmer , البرنامج الأكثر من مكاتب الأمم المتحدة انتشاراً في العالم، ويهدف إلى بناء قدرات المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد، وذلك ضمن إستراتيجية العمل، بعنوان { تغيير العالم معاً } للبرنامج العالمي مابين ٢٠١٤ : ٢٠١٧، وتعزيز العمل الجماعي ضد الفساد في البلدان العربية^(٣).

١١ - منظمة التجارة العالمية **ITO**. تأسست تلك المنظمة عام ١٩٩٥، وتستهدف مراقبة وإدارة الاتفاقيات التي نصت عليها، وتوفير محفل للمفاوضات التجارية، ولحل المنازعات، وعرض السياسات التجارية الوظيفية، والتشديد على شفافيتها، ومطابقتها مع متطلبات هذه المنظمة^(٤).

١٢ - مجموعة العمل المالي **FATF**. تُعد تلك المجموعة أهم هيئة دولية، في مجال مواجهة غسل الأموال، وقد أصدرت هذه المجموعة توصيات تغطي الجانب الموضوعي

(١) Kopits George ,Craig Jon :Transparency in government operation, IMF ,Washington, Occasional Paper , No 158, 1998, p 235.

(٢) د / رمزي زكي : الخبرة التنموية لهونج كونج وسنغافورة والدروس المستفادة منها لمصر، بحث منشور ضمن سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر رقم ٧٣ ، صادرة عن معهد التخطيط القومي ، ١٩٩٢ ، ص ١٥٧ : ١٦٠ .

(٣) م 8:16، 7/7/2021، <http://www.pogar.org/arabic/government/anticorruption>. Visited on

(٤) د / ظلال أبو غزالة، وآخرين: دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، ٢٠١١ ، ص ٢٨٠ وما بعدها .

والإجرائي، لمواجهة غسل الأموال، وذلك بالنصوص والاتفاقيات التي أقرتها، وكذلك تعيين جهات مختصة بالتحري وجمع المعلومات، والحد من مبدأ السرية المصرفية، وتهدف إلى تحديد أنشطة غسل الأموال، من خلال لجان رقابية وخبراء (١).

وإضافة إلى ما سبق، فإنه تعتبر "المؤتمرات الدولية لمكافحة الفساد"، أحد أهم الآليات الدولية في مواجهة الفساد الإداري، مثال على ذلك، مؤتمر الجمعية الدولية لهيئات مكافحة الفساد الثالث AACA، الذي عُقد في أوكرانيا، عام ٢٠١٢، ولقد أشار المؤتمر الثالث للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (والذي تم عقده في الدوحة في الفترة من ٩ : ١٢ من نوفمبر لعام ٢٠٠٩)، إلى أن الفساد لا يقتصر على الرشوة، والكسب غير المشروع، عبر سوء استخدام السلطة، بل هو "شر اجتماعي"، لذا تكون مواجهته على كل السبل الممكنة، وقرر المؤتمر بعض الإجراءات، التي تعتبر كأدوات تكافح الفساد (نأخذ منها ما يفيدنا في مكافحة الفساد الإداري)، وهي كالتالي: ترسيخ مبادئ التعليم، فالإنسان المتعلم يرفض أشكال الفساد، وتوجهاته كافة، بالإضافة إلى الحرية والمساواة أمام القانون، والعدالة أمام استئثار الأحزاب المتسلطة، فتلك الأمور تعد أهم الدوافع إلى الفساد (٢). وكذلك اتفاقية "التعاون بين الدول العربية والخبرات"، التي أقرتها الجامعة العربية، لعام ١٩٨٣، وذلك من أجل تعزيز التعاون بين الدول العربية، في تبادل الخبرات والمعلومات، والمساعدة القضائية في مجال مكافحة الفساد والرشوة (٣)، واتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد، التي اعتمدها الدول الأمريكية، عام ١٩٩٦، وأيضاً "اتفاقية مكافحة الفساد بين موظفي الجماعات الأوروبية أو موظفي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي"، التي اعتمدها "مجلس الاتحاد الأوروبي"، عام ١٩٩٨، و"اتفاقية الاتحاد

(١) د / محمد علي عزيز الريكاني : المرجع السابق، ص ٣٣٠ .

(٢) د / بشرى محمد سامي ، د / حاكم محسن الربيعي: المرجع السابق، ص ٩١ .

(٣) د / عادل عبد العزيز السن: مكافحة أعمال الرشوة ، ملتقى القطاع العام ومكافحة الفساد المالي والإداري، الرباط ، في الفترة من ٢ : ٤ يونية لعام ٢٠٠٨، ص ٣٧ وما بعدها .

الأفريقي لمنع الفساد", والتي اعتمدها رؤساء ودول وحكومات الاتحاد الأفريقي, عام ٢٠٠٣^(١).

هذا وقد صدرت الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد, والتي أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة, في جلستها العامة رقم ٥١, المنعقدة بتاريخ ٣١ / ١٠ / ٢٠٠٣, والتي صدّقت عليها العديد من الدول, ولكن ذلك على المستوى النظري, لذا نأمل على المستوى العملي التطبيقى تعاون دولى حقيقى, بين جميع الدول, في تطبيق أحكام تلك الاتفاقية, وأن يكون ذلك على كل دولة^(٢).

^(١) د / سليمان بوفاسة , أ / بن ناصر جبارة : المرجع السابق, ص ٤١١ .

^(٢) د / صلاح الدين فوزي : الفساد الإداري وآليات مكافحته, مجلة البحوث القانونية والاقتصادية, كلية الحقوق, جامعة المنصورة, العدد ٥٠, أكتوبر ٢٠١١, ص ٤٤.

المبحث الثاني

التجارب الدولية في مواجهة الفساد الإداري للنهوض بالاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد وتقسيم.

هناك العديد من الدول، التي تعاني ويلات الفساد عموماً، وذلك في جميع جوانبه، كالفساد الإداري، والفساد الاقتصادي، الفساد السياسي، حيث إن نقشي الفساد في فرع من فروعته يؤدي بالضرورة إلى فساد الفروع الأخرى، وهناك البعض من تلك الدول، استسلم لهذا الفساد، وتآلف معه واندمج، وذلك كمعظم الدول العربية، التي تكون خير مثال، والبعض الآخر من الدول، نهض من عثرته، وكافح لنيل الاستقلال عن الفساد، وإجلائه عن احتلال بلادهم، ومثال على ذلك، دول "جنوب شرق آسيا"، وهو ما يوضحه مؤشر مدركات الفساد، سابق الإشارة إليه.

ونورد هنا بعض القوانين الوضعية، ببعض الدول، والتي من خلالها حاولت مكافحة الفساد تشريعياً، كما اتبعت سياسات إدارية واقتصادية، لمواجهة ذلك الفساد، والغرض من ذلك العرض أن تُعم الاستفادة من تلك التجارب، لأجل النهوض بنمو الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفيما يلي ينقسم ذلك المبحث إلى المطالبين التاليين :

المطلب الأول : تجربة الدول العربية في مواجهة الفساد الإداري للنهوض بالاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثاني: تجربة الإتحاد الأوروبي في مواجهة الفساد الإداري للنهوض بالاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول

تجربة الدول العربية في مواجهة الفساد الإداري للنهوض بالاستثمار الأجنبي المباشر

نعرض لبعض الدول العربية، التي حاولت القضاء على الفساد، وذلك لأجل تحقيق التنمية الاقتصادية. ففي لبنان؛ نجد أنه قد تم إنشاء "هيئة التحقيق الخاصة بمكافحة غسل الأموال" SIC، وذلك عام ٢٠٠١، ولها حق تقرير رفع السرية المصرفية، لصالح المراجع القضائية، ولصالح الهيئة المصرفية العليا، كما أنها تقوم بخلق التوعية، حول مكافحة تبييض الأموال، من حيث تزويد الإدارات بالمعلومات MIS، ونظام "اعرف عميلك" KYC، وشملت هذه التوعية مختلف الهيئات، المكلفة بالتبليغ من مصارف وشركات تأمين، وصرافين وتجار مجوهرات ومحاسبين، لشرح النواحي القانونية والنظامية، والأصول العائدة لعمليات مكافحة غسل الأموال، وقد تم تحديث موقع هيئة التحقيق الخاصة على موقع الانترنت، ونشر الدورات التي قامت بها على الموقع، من أجل نشر التوعية المنشودة، وقامت تلك الهيئة بإنشاء "بنك للمعلومات"، وذلك لجمع وتحليل المعلومات، وفق أنماط إحصائية متنوعة، حول العمليات المشبوهة، وإدخال المعلومات وحفظها وتحليلها، ومقارنتها مع المعلومات المتوفرة سابقاً، كما يُسهل استخراج وإعادة ترتيب المعلومات حسب ما تدعو الحاجة إليها، وتأمين بيانات إحصائية، وتتبع نمو الميزانيات المجمعة لدى المصارف، ومؤسسات الصرافة الكبرى، ورصد الأخبار بغسيل الأموال، في جميع أنحاء العالم، لنقلها إلى موظفي الهيئة سابقة الذكر، ونشرها على موقعها الإلكتروني. وتتحقق هذه الهيئة من قيام المصارف والمؤسسات المالية، وجميع المؤسسات المكلفة بالإبلاغ، بتطبيق الإجراءات المنصوص عليها في القانون اللبناني رقم ٣١٨ لسنة ٢٠٠١، والخاص بمكافحة تبييض الأموال، كما أنشأت هيئة التحقيق ما يسمى بـ "وحدة التحقق من الإجراءات"، ومهمتها مراقبة مدى التزام المصارف والمؤسسات

بإجراءات مكافحة، وتقويم كيفية أنظمة الضبط الداخلي لديها، لمراقبة العمليات المصرفية (١).

وإذا اتجهنا إلى تجربة دول عربية تنموية مثل "دبي"؛ نجد أن تجربة هذه الدول، تعرضت إلى عواصف اقتصادية، هبت إليها من دول الغرب المتقدمة، والتي هددت أسواقها، بسبب إغراقها بمنتجات دول النمر، أما تجربة دبي التنموية، فقد استوعبت مجريات الأحداث الاقتصادية والسياسية المتصارعة من حولها، ويقوم اقتصادها على أسس معينة، تتمثل فيما يلي:

- ١ - الأخذ بنظام اقتصاديات السوق .
- ٢ - إتباع سياسة "الاعتماد على الذات"، وليس "سياسة الانغلاق" .
- ٣ - توجيه الوفورات الخارجية، للاستفادة المجانية منها في الأنشطة الاقتصادية .
- ٤ - تحقيق الاستقرار السياسي، والشفافية الإدارية .
- ٥ - اعتبار الضرائب عائقاً للنمو .

وقد استفادت إمارة دبي، من كل تجربة دولية، مرت بها الدول السابقة، وذلك في نطاق ما يناسب ظروفها، فقد أخذت بفكرة دعم القطاع الخاص، على غرار التجربة الكورية، من خلال إقامة البنية الأساسية، ومنحه مميزات ضريبية عديدة، كما تصرفت كشريك للقطاع الخاص، في إقامة بعض المشروعات الاقتصادية العامة، وبذلك تكون قد اهتمت بتكوين رأس مال اجتماعي، يعجز القطاع الخاص عن تكوينه(٢).

وبالنسبة إلى دولة "الجزائر"؛ فقد أصدرت قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، ولعل المسمى لهذا القانون، يُعدّ قدوةً من المفترض الأخذ به في قوانين الدول الأخرى، لكي تنص على القانون، ليس فقط لمكافحة الجريمة، بل للحماية السابقة منها، كما قامت

(١) أ / نصر شومان : أثر السرية المصرفية على تبييض الأموال، الطبعة الثانية، ٢٠٠٩، ص ٧٣ : ٨٧ .

(٢) د / محمد أحمد بن فهد : دور الحكومة في عملية التنمية الاقتصادية مع التطبيق على إمارة دبي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد ٤٦، أكتوبر ٢٠٠٩، ص ٣٧٦ وما بعدها .

الجزائر أيضاً بإلغاء أحكام المرسوم الرئاسي رقم ٢٥٠ - ٢، الصادر بتاريخ ٢٤ / ٦ / ٢٠٠٢، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية بموجب المرسوم الرئاسي رقم ٢٣٦ - ١٠، الصادر بتاريخ ٧ / ١٠ / ٢٠١٠، والذي يحمل مجموعة من الإجراءات والتدابير، التي ترمي إلى تعزيز قيم النزاهة والشفافية، ومكافحة الفساد في مجال الصفقات العمومية، بالإضافة إلى إجراء إصلاحات في مجال الوظيفة العمومية، ونظم التكوين، واعتماد شبكة جديدة للأجور، وإنشاء هيئة مكافحة الفساد.

هذا وتفعيلاً لدور الوقاية ضد الفساد، فإنه تم إنشاء "الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته" بالجزائر، والتي أنشئت بمقتضى القانون رقم ٦ - ١، الخاص بالوقاية من الفساد ومكافحته، في المادة رقم ١٧، التي نصت على ضرورة إنشاء هيئة وطنية، مكلفة بالوقاية من الفساد ومكافحته، وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد، وهي هيئة إدارية مستقلة، تتمتع بالشخصية المعنوية، والاستقلال المالي^(٣).

وعن تجربة ليبيا، في مكافحة الفساد الإداري، للنهوض بالاستثمار الأجنبي المباشر، نجد أنه تعتبر ليبيا من دول العالم الثالث، المنتجة للنفط، مما جعل لها تجارب مبكرة مع الاستثمار الأجنبي، حيث حصلت الشركات الأمريكية والبريطانية والفرنسية، على عقود امتياز، بمناطق واسعة بليبيا، ولمدة طويلة، بلغت نصف قرن.

وقد صدر قانون النفط الليبي رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥، كخطوة أولى لتنظيم وتشجيع الاستثمار الأجنبي، في مجال صناعة النفط، وإبرام عقود الامتياز، والتي لم تكن تعترف بمبدأ المساواة، فيما بين المتعاقدين، نظراً لكون ليبيا دولة نامية، حديثة العهد بالاستقلال، في مواجهة شركات أجنبية عملاقة، فكانت تلك الاتفاقيات تجرد الدولة الليبية، من السلطات المنصوص عليها بالقانون الإداري، الخاصة بامتيازات الإدارة، والتي تخولها سلطة التعديل للعقد، وسلطة إنهاء العقد، وفرض غرامات على المتعاقد معها، وإخضاع

^(٣) د/ سليمان بوقاسة، أ/ بن ناصر جبارة : المرجع السابق، ص ٤١١ : ٤١٧.

المنازعات التي قد تنشأ إلى القضاء الإداري، ولم يكن ذلك غريباً، لكون تلك البنود قد صاغت الشركة الأجنبية المستثمرة، وفرضتها على ليبيا، وما كان على ليبيا سوى أن تضمنها في نصوصها الوطنية. ومنذ عام ١٩٧٠ استطاع المشرع الليبي، فرض صيغة المشاركة الوطنية في عقود الامتياز، ونتيجة للتغيرات التي طرأت على العلاقات الاقتصادية الدولية، ومع تعاضد دور الشركات المتعددة الجنسية، في ظل اتفاقيات التجارة الدولية، وصعوبة تطبيق سياسة الاكتفاء الذاتي، وتحت وطأة حاجة ليبيا إلى تنويع مصادر الدخل، واستكمال مخططات التنمية، ونقل المعرفة والمعرفة الفنية، فقد أصدر المشرع الليبي القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٧، الخاص بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، والمعدل بالقانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٣، والذي أتاح لرأس المال الوطني المقوم بالدينار، المشاركة مع رأس المال الأجنبي، وأباح العديد من الإعفاءات والامتيازات، التي تتفق في أغلبها مع ما تمنحه الدول المضيفة للاستثمارات.

وتتمثل تلك المزايا في الإعفاءات الضريبية والجمركية، على الآلات اللازمة لتسيير المشروع، والإعفاء من ضريبة الدخل، لمدة ٥ سنوات، من تاريخ البدء في الإنتاج، وإعفاء الأرباح من تلك الضرائب، إذا ما تم إعادة استثمارها بذات الكمية، وإعفاء السلع الموجهة إلى التصدير من ضرائب ورسوم الإنتاج والتصدير، والإعفاء من ضريبة الدمغة المقررة على المحررات التجارية.

ومن أهم الضمانات الإدارية، التي قدمها قانون تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، الحصانة التشريعية ضد الإجراءات الآتية: {التأميم - نزع الملكية - الاستيلاء الجبري - المصادرة - فرض الحراسة - التحفظ - التجميد}، والخضوع إلى إجراءات لها ذات الأثر إلا بقانون أو بحكم القضاء، وأن يكون ذلك في مقابل تعويض مادي مناسب، وذلك دون تمييز، وأن تُحتسب قيمة التعويض، وفق القيمة السوقية العادلة للمشروع. كما منح المشرع مزايا إضافية للمشروعات المقامة في مناطق التنمية المكانية، أو التي تسهم في تحقيق الأمن الغذائي، وذلك من خلال الإعفاءات الضريبية، لمدد إضافية.

ولعل أهم التطورات الإدارية التي استحدثتها ذلك القانون، هو النص (م ٥) على إنشاء "هيئة تشجيع الاستثمار"، والتي تعمل على تشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بليبيا، والترويج للمشروعات الاستثمارية، ودراسة واقتراح الخطط المنظمة للاستثمار الأجنبي، والإشراف على الاستثمارات الأجنبية داخل ليبيا، ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية، والنظر في شكاوى المستثمر الأجنبي وتظلماته، واقتراحاته. ونصت (م ٢٣)، على اتقاء المستثمر الأجنبي للمخاطر الإدارية غير التجارية، التي قد يتعرض لها، بموجب القوانين الوطنية، وهي عدم جواز تأميم المشروع، أو نزع ملكيته، كذلك عدم جواز الاستيلاء الجبري عليه، والمصادرة، وفرض الحراسة، أو التحفظ، أو التجميد، وعدم الخضوع إلى إجراءات، يكون لها ذات الأثر، إلا بقانون أو بحكم القضاء، على أن يكون ذلك في مقابل تعويض مادي عادل، وأن تُحتسب قيمة التعويض على أساس القيمة السوقية العادلة للمشروع، مع السماح بتحويل قيمة التعويض بالعملة الأجنبية القابلة للتحويل^(٤).

وفي ختام عرضنا للنماذج العربية، في مواجهة الفساد الإداري، فإننا نعرض لموقف "جمهورية مصر العربية"، حيث نجد إنه قد اتسمت أوائل التسعينيات، بتحول اقتصادي جذري، بالتوجه إلى "سياسة الانفتاح"، على اقتصاد السوق، وما تبعها من آليات، للاستعاضة عن القطاع العام بالخاص، ولقد ارتكزت الدول المقارنة على رؤية، تفيد أن نمو المنتج الاجتماعي المقيس بمقاييس السوق، هو الذي من شأنه أن يؤدي إلى توزيع إيرادات الإنتاج، ورفع مستوى رفاهية الأفراد^(٥)، وارتكز النموذج المصري على أولوية النمو، باعتباره العامل الأساسي لتحقيق الأهداف الاجتماعية، والنهوض بمستويات الدخل،

^(٤) د/ إيمان قاسم إحميده: الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل جذبه للاقتصاد الليبي، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، ٢٠١٥، ص ١٦٣ - ١٦٦.

^(٥) د / نبيلة فرج أمين الحصري: تجربة ماليزيا (في تطبيق الاقتصاد الإسلامي)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٩، ص ٦٠ : ٦٦.

وتوزيعه بطريقة أفضل^(٦)، ولكن نتج عن ذلك الانفتاح، كثرة عمليات الغش التجاري، وذلك لانعدام الرقابة على الصادرات والواردات، في ظل هذا الانفتاح الاقتصادي غير المقنن.

المطلب الثاني

تجربة دول الاتحاد الأوروبي في مواجهة الفساد الإداري للنهوض بالاستثمار الأجنبي المباشر

مع دخول معاهدة لشبونة حيز التنفيذ، تولى الاتحاد الأوروبي الاختصاص الحصري، في سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر، كجزء من سياسته التجارية المشتركة. وعلى المدى الطويل، قد تغير هذه الكفاءة الجديدة بشكل كبير، من شروط عمل تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الاتحاد الأوروبي. فقد كانت سياسة الاستثمار الأجنبي، حتى عام ٢٠٠٩، من الامتيازات الحصرية للدول الأعضاء، مما أدى إلى ما مجموعه حوالي ١٢٠٠ اتفاقية استثمار ثنائية، والتي تمثل اليوم ما يقرب من ٢/١ اتفاقيات الاستثمار، السارية حالياً في جميع أنحاء العالم.

واستجابة لهذه الصلاحيات الجديدة على مستوى الاتحاد الأوروبي، قررت مفوضية الاتحاد الأوروبي، استكشاف جدوى وضع سياسة استثمار دولية للاتحاد الأوروبي. وفي أول رسالة، أعلنت المفوضية، أنها تعتزم تمكين الاتحاد الأوروبي من توسيع المجال التنافسي، المتاح لجميع مستثمري الاتحاد الأوروبي، وتحديده وحمايته على نحو أفضل، بالبناء على هيكل وجوهر الترتيبات الثنائية القائمة بالفعل. وعلى المدى الطويل، تخطط المفوضية، لتحقيق وضع لا يحتاج

(٦) تقرير التنمية البشرية في مصر، عام ١٩٩٥، ص ١٧.

فيه المستثمرون من الاتحاد الأوروبي، ومن بلدان ثالثة، إلى الاعتماد على معاهدات الاستثمار الثنائية، التي أبرمتها الدولة العضو، من أجل حماية فعّالة لاستثماراتها هذا وقد ظلت قواعد تنظيم الاستثمارات الأجنبية، من الامتيازات الوطنية، وفي الواقع العملي، تفرض معظم الاقتصادات بجميع أنحاء العالم، حواجز تنظيمية كبيرة، في شكل عقبات مباشرة وغير مباشرة أمام الاستثمار الأجنبي. وهذا يثبط الاستثمارات الهامة، أو إذا تم الاضطلاع بها على الرغم من ذلك، فإنه يرفع التكلفة، لاسيما بالنظر إلى أن الحواجز، تختلف اختلافاً كبيراً، من بلد إلى آخر، دون وجود أنماط عامة^(٧).

وبذلك نجد أن السياسات التشريعية والإدارية للدول، إذا ما سارت على نحو صحيح، دون إخلال بالمبادئ العامة، فإنها تتحكم في شكل الاستثمار وقواعده، بما يناسب الدولة، ويخدم مصلحتها العامة. فقد حافظت استراليا على عملية فرز الاستثمار الأجنبي، منذ عام ١٩٧٥، وذلك على النحو الذي أدخله قانون الاقتناء والاستيلاء الأجنبيين. وتهدف هذه العملية، إلى ضمان اتساق الاستثمار الأجنبي في استراليا، مع المصلحة الوطنية. وتتطلب تلك العملية إخطار الحكومة بالاستثمار الأجنبي الكبير، وفحصه من قبل "مجلس مراجعة الاستثمار الأجنبي" (FIRB)، الذي يقدم المشورة لأمين الخزانة، كما يمكنه رفض المقترحات، التي تعتبر مخالفة للمصلحة الوطنية، ويمكنه فرض شروط. ويدرس مكتب معلومات الاستثمار، ما إذا كانت الاستثمارات الأجنبية، قد تكون لها آثار سلبية على الأمن القومي، أو التنمية الاقتصادية، أو السياسات الحكومية^(٨). وفي عام ٢٠٠٨، أصدرت الحكومة مبادئ إضافية، تنطبق على المستثمرين الأجانب، بما في ذلك الاستقلال التشغيلي

(7) [Steffen Kernf, Sovereign Wealth Funds: New Economic Realities and the Political Responses](#) Issuesfor Policy make, 2010, p 33.

(8) Udaibir S. Das, Adnan Mazarei, and Han van der Hoorn ,Economicsof Sovereign Wealth Funds Issuesfor Policymake, 2010, p 25 etc.

للمستثمرين عن إدارة الحكومة، ووضوح الأهداف التجارية، والالتزام بتنظيم رقابة كافية وشفافة، والأثر الاقتصادي لاستثمارات الدولة الأجنبية، على الأعمال التجارية الاستراتيجية⁽⁹⁾. ولعل ذلك يعكس بوضوح لهجة سياسات الاستثمار الأسترالية، في وقت كان فيه الجمهور الأسترالي قلقاً، بشأن دخول مستثمري الدولة الأجنبية، في مجالات الموارد الطبيعية، والسلع والملكية وحقوق الاستكشاف.

وخلافاً لتدابير السياسة العامة، في ألمانيا، نجد أنه يتضمن النهج الأسترالي صراحةً مصالح اقتصادية ومجتمعية، أوسع نطاقاً في معايير استعراضه، ولا يقتصر على مسائل الأمن القومي بالمعنى الدقيق. وكان رد ألمانيا على استثمارات الدولة الأجنبية، أحد أكثر التطورات، التي تمت مراقبتها بعناية في هذا المجال السياسي. ومع ذلك، تبين أن القانون الذي انبثق عن المناقشة، يُعد حل متوازن للغاية، وليس تقييداً كما يتوقع البعض. حيث ينص القانون على إقامة عملية مراجعة، تحت رعاية وزارة الاقتصاد الفيدرالية للاستثمارات الأجنبية، القادمة من خارج الاتحاد الأوروبي، أو رابطة التجارة الحرة الأوروبية، وتؤدي إلى حصة في شركة ألمانية، مدرجة أو غير مدرجة في البورصة، تزيد على ٢٥% من رأس مالها. ويمكن للحكومة الفيدرالية أن تحظر أو توافق بشروط على إجراء عابر، يثبت أنه ينتهك أمن البلاد أو نظامها العام. ويشبه القانون إلى حد كبير، الأداء الأساسي للجنة الاستثمارات الأجنبية، في عملية استعراض الولايات المتحدة، إلا أنه يعتبر قانون الاستثمار الألماني، هو واحد من أقل القوانين تقييداً في المقارنة الدولية. وفي التحليل النهائي، لا يمكن الحكم على نوعية القانون الجديد، إلا بالطريقة التي يطبق بها عملياً، فالظروف يمكن فيها اكتشاف تهديد مادي، للنظام العام أو الأمن العام. وفي عام ٢٠٠٨، قدم الاتحاد الروسي قانوناً اتحادياً، بشأن الاستثمارات الأجنبية في الشركات ذات الأهمية الاستراتيجية، لأمن الدولة والدفاع، وأنشأ عملية الموافقة على الاستثمارات الأجنبية

(9) [Steffen Kernf](#), op cit, p 35.

في القطاعات الإستراتيجية بالاتحاد الروسي. وتشتمل العملية على تحديد ٤٢ قطاعاً استراتيجياً، تحظر فيها الحكومة الاستثمارات الأجنبية. وعلاوة على ذلك، فإنه يحدد قيم الأسهم الأجنبية، في الشركات الروسية الثلاثية- gering, ويحدد متطلبات الإخطار والعقوبات، وبذلك يشكّل القانون تشديداً كبيراً في شروط الاستثمارات الأجنبية^(١٠).

وهو ما يتشابه، مع ما قامت الولايات المتحدة، بإجراء عملية مراجعة للاستثمارات الأجنبية، حيث قامت لجنة الاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة (CFIUS)، بتحديد حظر الاستثمارات الواردة، وتم تعزيز القواعد القائمة في ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، لتوسيع نطاق المعاملات المفتوحة أمام استعراض CFIUS، وتوسيع تعريف استعراض criteria للأمن القومي، ليشمل المعاملات التي تشمل البنية التحتية الحيوية، وأصول الطاقة والتكنولوجيات الحيوية، والإبلاغ عن الشركات الاستثمارية ذات الخطورة. وقد أدى إصلاح قانون الاستثمار الأجنبي والأمن القومي، إلى شحذ CFIUS كأداة للسياسة العامة، مما زاد من تعقيد المراجعة، وجعلها واحدة من أكثر عمليات الاستثمار الأجنبي تطلباً، بين الاقتصادات الصناعية، وليس أقلها بالنسبة للمستثمرين السياديين.

وفي ختام عرضنا للتجارب الدولية، نجد أنه من المؤكد، عدم إمكانية استنساخ تجارب الدول بحذافيرها، فالظروف التي تطورت فيها الدول سابقة الذكر، تُعد تجربة فريدة، غير أن هذا لا يمنع، من استخلاص بعض الدروس المستفادة، التي يمكن أن تفيد دولنا العربية، والتي عجزت عن تحقيق نهضة شاملة، بالرغم من توافر موارد طبيعية ومالية ضخمة، وتوجد في وضع أفضل من كوريا، وكان بعضها يحتل مكانة أفضل من كوريا، في الستينات والسبعينات من القرن الميلادي الماضي، مثل (مصر - ليبيا - العراق - سوريا - السعودية)، ولعل أهم هذه الدروس، هو البحث العلمي، والاستفادة الاقتصادية منه، لذا كانت مثالا يُحتذى به، لكل الدول الراغبة في النهوض، والتقدم

(10) Udaibir S. Das, Adnan Mazarei, and Han van derHoorn ,op cit , p 61 etc.

الاقتصادي, على أساس البحث العلمي, والبحث عن اقتناء التكنولوجيا الجديدة, والتقنيات الحديثة, من خلال التمويل الاقتصادي, والاستثمار الاقتصادي لنتائج تلك التكنولوجيا. ولعل الدول العربية تمتلك طاقات بشرية واقتصادية كبيرة, تساعد على إطلاق النهضة العربية, بوتيرة أسرع من النهضة اليابانية, في حال إذا توفرت لها القيادة السياسية المتنورة, والحكم الصالح.

وهو ما حدث بالفعل, فبينما كانت مصر عام ٢٠١٤, في المرتبة (٦), ضمن ترتيب أكثر الدول استثماراً بقارة أفريقيا, فقد أصبحت عام ٢٠٢١, في المرتبة رقم (١) بقارة أفريقيا^(١١), في حين أن ليبيا لم تكن ضمن ال ١٠ دول الأوائل بالقارة, مما يدل على مدى العلاقة بين الاستقرار الإداري والسياسي والاقتصادي بالدولة, وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

(11) Expo, 2020, Dubai, UAE, RMP.

الخاتمة

كان الفساد ولا يزال مشكلة عالمية، تشكل تهديداً خطيراً لتطور الدول ومواطنيها، سواء كانت دولاً نامية أم متطورة، ولعل القول بإن "الفساد مشكلة مقصورة على البلدان النامية، أو تلك التي تمر بمرحلة انتقال"، هو قول يحتاج إلى تقويم، فصحيح أنه في "ليبيا" مثلاً، يتندر البعض بأنه يقع في المراتب المتقدمة، بسلم الفساد الإداري، لكن من الصحيح أيضاً، أن دول متقدمة، مثل "الولايات المتحدة" و"فرنسا" لها نصيب من الفساد^(١٢).

ومن خلال ما سبق بالدراسة، يتضح أن "الفساد الإداري" يتمثل بوجه عام، في إساءة استعمال القوة العمومية للمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الرشوة، أم اللابتزاز، أم السلطة، أم استغلال النفوذ والواسطة والمحسوبية، أم الغش، أم تقديم إكراميات للتعجيل بالخدمات، أم عن طريق الاختلاس، أم تأخير في أداء واجب، ورغم أن الفساد كثيراً ما يعتبر جريمة، يرتكبها خدام الدولة والموظفون العاملون، فإنه يتفشى أيضاً في القطاع الخاص، بل إن القطاع الخاص يتورط، في معظم حالات الفساد الحكومي، التي تنطوي على إساءة استعمال المال، أو التماس خدمات للكسب الشخصي، أو إساءة استعمال السلطة الرسمية، أو النفوذ، أو خدمات، أو إخلال بالمصلحة العامة، لاكتساب امتيازات شخصية خاصة، وهو ما يؤثر على جذب أو نفور، الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول المضيفة.

إضافة إلى أن ظاهرة الفساد تعتبر من الظواهر المعقدة، حيث إنها محصلة لعوامل عديدة، منها عوامل اقتصادية، وعوامل اجتماعية، وعوامل سياسية، كذلك للفساد تأثير كبير، على معظم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، داخل أي مجتمع، ويؤثر

(١٢) د/ حمزة حسين خضر الطائي ، د/ مازن ليوراضي، الفساد الإداري في الوظيفة العامة، مركز كتاب الأكاديمي، بدون سنة النشر، ص ١٥.

الفساد الإداري على الاقتصاد بصفة عامة، حيث يؤدي إلى تشويه الحوافز، مما يجعل الأفراد يوظفون طاقاتهم في البحث عن المنافع الربيعية، وإنجاز الأنشطة الاقتصادية، عن طريق ممارسات الفساد الإداري، وليس الإنتاج، ويخفض الفساد الإداري من الاستثمار الأجنبي، لأنه يرفع من تكاليف ونفقات الحصول على التراخيص، والتصاريح اللازمة للعمل، ويؤدي إلى زيادة عدم ثقة المستثمر في الدولة، التي يريد الاستثمار فيها، وقد أشارت عدة دراسات إلى أن تدفقات رأس المال الأجنبي، تكون منخفضة في حالة الدول، التي ينتشر فيها الفساد، وعدم الشفافية. ومن ثم فإن الفساد الإداري والمالي في الدولة، يؤدي إلى عدة معوقات، وعدة نتائج سلبية، تضر بمصلحة الدولة والشعب على حد سواء، وذلك من عدة جوانب سياسية واجتماعية وسياسية، فالدولة التي ينتشر فيها الفساد الإداري والمالي، عادةً ما يعاني شعبها وحكومتها، العديد من المشاكل، منها انتشار الفوضى، والرشاوى والنهب والسرقة، خاصةً في ظل غياب الأجهزة الرقابية، وأجهزة مكافحة الفساد في الحكومة، الأمر الذي يؤدي إلى تدني في الخدمات للمواطنين، وهضم حقوقهم، وانتشار الظلم والاضطهاد داخل الدولة، بما يشكل مناخ منفر للمستثمر الأجنبي، وفيما يلي نعرض لما توصلنا إليه من نتائج وتوصيات.

أولاً: النتائج .

- ١- أن مكافحة الفساد الإداري لا يمكن أن تتحقق من خلال حلول جزئية، بل ينبغي أن تكون شاملة تتناول جميع مرتكزات الإدارة من بنيتها وهيكلتها إلى العنصر البشري العامل فيها إلى أساليب العمل السائدة فيها.
- ٢- لابد من إنشاء نظام رقابي فعال مستقل مهمته الإشراف ومتابعة الممارسات التي تتم من قبل الوزراء والموظفين العاملين في كل وزارة ومؤسسة في الدولة.

٣- تفعيل إدارة الخدمات بمعنى أن يطال جميع الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات أي أن تعطى إدارات الخدمات ذات العلاقة بالجمهور الأولوية الأولى.

٤- للحد من انتشار الفساد يجب احداث الوعي بين المواطنين وتوسيع الإدراك بأهمية مناهضة الفساد وحماية المصالح العامة والمال العام.

٥- يجب كشف التأثير السيئ للفساد على الوثام والتماسك الاجتماعي وعلى عملية التنمية المستدامة والاضرار التي يلحقها بالاقتصاد الوطني والثروة القومية.

٦- ان الفساد غالبا مايكون ناتج من بيئة سيئة , فالبيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السيئة تعتبر المسببات أو القوى الدافعة للفساد الإداري, والآثار الاقتصادية السلبية للفساد تكون بشكل مركب, فكل فساد يخلق فساداً "مضاعفاً" للأول, فالأثر الاقتصادي السلبي للفساد, يخلق أثراً "سلبياً مضاعفاً", يمكن احتسابه عن طريق صيغة النمو السلبي المركب .

ثانياً: التوصيات.

١- استكمال منظومة التشريعات المشجعة للاستثمار, وتطويرها, مثل قانون مكافحة غسل الأموال, وقانون حماية الملكية الفكرية, وقانون تنظيم التجارة الالكترونية, وقانون التمويل العقاري, وغيرها من القوانين, وفي المقابل تعديل القوانين المسهلة للفساد الإداري.

٢- بناء الكوادر الإدارية والفنية المتخصصة, اللازمة لشغل الوظائف في المشروعات الاستثمارية, مع تنمية القوى الوطنية, ورفع كفاءتها الإنتاجية, من خلال ربط التدريب بالمشروع التنموي.

٣- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى المماثلة والمتشابهة, من حيث مستوى تطورها وحجم اقتصادها, في محاربتها للفساد الإداري .

- ٤- إعداد سياسات وبرامج مسبقة لمواجهة الفساد الاقتصادي الذي يتعرض له الاقتصاد، والتي تؤثر سلباً على معدلات التنمية والإصلاح الاقتصادي .
- ٥- السعي للاستفادة الموضوعية، من دور المؤسسات الدولية، والبرامج المقترحة من قبلهم، في معالجة الفساد الإداري، على أن تتم دراسة برامجها، بشكل يضمن توافقها وملاءمتها، للأوضاع الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة المعنية .
- ٦- أن تكون سياسات معالجة الفساد الإداري واقعية، وممكنة التطبيق على أرض الواقع، وذلك من خلال أن تكون مبنية على دراسات جديّة وموضوعية، لطبيعة المشكلة الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر، والفساد الذي يتعرض يمكن أن يتعرض له .
- ٧- الانضمام إلى الاتفاقيات الخاصة بمحاربة الفساد، والتصديق عليها من جانب الحكومة الوطنية.
- ٨- تقوية آليات إمكانية المحاسبة، والرقابة على استخدام الموارد، وتحسين شروط تشغيل المستخدمين، وعدم المحاباة.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب القانونية:

١. فيصل فرحي: دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد، كلية الحقوق، جامعة يحيا فارس ، ٢٠٠٩.
٢. نبيلة فرج أمين الحصري: تجربة ماليزيا (في تطبيق الاقتصاد الإسلامي), دار الفكر الجامعي, الإسكندرية, ٢٠٠٩.
- ٣- نصر شومان : أثر السرية المصرفية على تبييض الأموال, الطبعة الثانية, ٢٠٠٩
- ٤- حمزة حسين خضر الطائي ، د/ مازن ليوراضي، الفساد الإداري في الوظيفة العامة، مركز كتاب الأكاديمي، بدون سنة النشر.
- ٥ - صلاح رزق عبد الغفار يونس: القانون كما يجب أن يكون, دراسة مقارنة, دار الفكر والقانون, المنصورة, ٢٠١١.
- ٦- طلال أبو غزالة, وآخرين: دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربية, المنظمة العربية لمكافحة الفساد, ٢٠١١

ثانياً: الرسائل العلمية:

١. سالار ناجي إسماعيل: دور التشريع في مواجهة الفساد الاقتصادي، كردستان العراق نموذجاً، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة.
٢. محمد علي عزيز الريكاني : مواجهة جرائم الفساد على المستويين الوطني والدولي، دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بيروت العربية، ٢٠١٥.
٣. يوسف السعدي أحمد: آفاق نظام المحاسبة العمومية، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة يحيى فارس، ٢٠١٠.

ثالثاً: المجلات والمؤتمرات والأبحاث العلمية:

١. محمد سعيد بسيوني : تأثير الفساد في الأداء الاقتصادي للحكومة، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد ٥١١ ، السنة ١٠٤، يوليو ٢٠١٣
٢. سليمان بوفاسة، أ / بن ناصر جبارة : آثار الفساد المالي والإداري وسبل مكافحته، حالة الجزائر، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء والتشريع، ع ٥١٢، س ١٠٥، يناير ٢٠١٤
٣. أسعد جواد كاظم: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، المجلد ٥، العدد ٢٠، ٢٠٠٨
٤. بشرى محمد سامي ، د / حاكم محسن الربيعي: الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٤٠٩، السنة ٣٥، مارس ٢٠١٣

٥. أحمد فرج محمود حامد : عولمة النظام الاقتصادي العالمي والعمل البرلماني ,
المؤتمر السنوي الثاني للبرنامج البرلماني, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية,
جامعة القاهرة, الفترة من ١٥ : ١٧ يوليو ٢٠٠٣
٦. سليمان بوفاسة , أ / بن ناصر جبارة : آثار الفساد المالي والإداري وسبل
مكافحته, حالة الجزائر, مجلة مصر المعاصرة, الجمعية المصرية للاقتصاد
والإحصاء والتشريع, العدد ٥١٢ , السنة ١٠٥, يناير ٢٠١٤
٧. محمد حليم ليمام : ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر, الأسباب والآثار
والإصلاح, مجلة المستقبل العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, العدد ٣٩١ ,
السنة ٣٤, سبتمبر ٢٠١١
٨. بشرى محمد سامي , د / حاكم محسن الربيعي: الفساد الإداري والمالي وآثاره
الاقتصادية والاجتماعية في العراق, مجلة المستقبل العربي, مركز دراسات
الوحدة العربية , العدد ٤٠٩ , السنة ٣٥, مارس ٢٠١٣
٩. سليمان بوفاسة , أ / بن ناصر جبارة : آثار الفساد المالي والإداري وسبل
مكافحته, حالة الجزائر, مجلة مصر المعاصرة , الجمعية المصرية للاقتصاد
والإحصاء والتشريع, العدد ٥١٢ , السنة ٥٠٩, يناير ٢٠١٤
١٠. بشرى محمد سامي , د / حاكم محسن الربيعي : الفساد الإداري والمالي
وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في العراق, مجلة المستقبل العربي, صادرة عن
مركز دراسات الوحدة العربية , العدد ٤٠٩ , السنة ٣٥ , مارس ٢٠١٣
١١. رمزي زكي : الخبرة التنموية لهونج كونج وسنغافورة والدروس
المستفادة منها لمصر, بحث منشور ضمن سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في
مصر رقم ٧٣ , صادرة عن معهد التخطيط القومي , ١٩٩٢

١٢. صلاح الدين فوزي : الفساد الإداري وآليات مكافحته، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد ٥٠، أكتوبر ٢٠١١.

١٣. محمد أحمد بن فهد : دور الحكومة في عملية التنمية الاقتصادية مع التطبيق على إمارة دبي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد ٤٦، أكتوبر ٢٠٠٩.

١٤. إيمان قاسم إحميده: الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل جذبته للاقتصاد الليبي، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، ٢٠١٥.

١٥. عادل عبد العزيز السن: مكافحة أعمال الرشوة، ملتقى القطاع العام ومكافحة الفساد المالي والإداري، الرباط، في الفترة من ٢ : ٤ يونية لعام ٢٠٠٨.

رابعاً : المراجع الأجنبية :

1- Hany Elshamy, Corruption and Economic Growth in Arab Countries , L' Egypt Contemporaine, No 503, July 2011, P 9.

2- Heather Marquitte, Corruption , Politics and Development, the role of the world bank Antony Rowe Ltd , 1 ed, 2003 , p 76 .

3- Transparency in government operation, IMF ,Washington Kopits George ,Craig Jon ^١

4-Rob Mccusker ,Review of anti-corruption strategies, Technical and Background, Paper No 23, Australian Institute of Criminology, 2006 , P 72.

٥-Ropert I, Rotberg, Corruption, Global Security, and World order, World Peace Foundation, Cambridge , Massachusetts, Brookings Institution press, Washington , 2009 , P 349.

6- [Steffen Kernf, Sovereign Wealth Funds: New Economic Realities and the Political Responses](#)unds Issuesfor Policy make, 2010, p 33.

7-Udaibir S. Das, Adnan Mazarei, and Han van derHoorn ,Economicsof Sovereign Wealth ^(١) Funds Issuesfor Policymake, 2010, p 25 etc.

خامساً: المواقع الإلكترونية:

1. [http:// www.nazaha.iqsearch-webtrboy2](http://www.nazaha.iqsearch-webtrboy2). Visited on 22/11/2020.
2. <http://www.transparency.org/visited> on 6/9/2020.
3. <http://www.gopacnetwork.org/ar/visited> on /2/8/2021.
4. <http://www.imf.org.visited> on 2/8/2021.
5. [http://www.pogar.org / arabic/government/anticorruption](http://www.pogar.org/arabic/government/anticorruption). Visited on 7/7/2021.

فهرس المحتويات

المقدمة:	٣
المبحث الأول: تدابير مواجهة الفساد الإداري للنهوض بالاستثمار الأجنبي المباشر.....	٨
المطلب الأول: استراتيجية مكافحة الفساد الإداري لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.....	٩
المطلب الثاني: الهيئات المعنية بمكافحة الفساد الإداري لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.....	١٦
المبحث الثاني: التجارب الدولية في مواجهة الفساد الإداري للنهوض بالاستثمار الأجنبي المباشر...٢٧	
المطلب الأول: تجربة الدول العربية في مواجهة الفساد الإداري للنهوض بالاستثمار الأجنبي المباشر	
.....	٢٨
المطلب الثاني: تجربة دول الاتحاد الأوروبي في مواجهة الفساد الإداري للنهوض بالاستثمار الأجنبي	
المباشر.....	٣٣
الخاتمة:	٣٨
قائمة المراجع:	٤١
فهرس المحتويات:	47